

## الفصل العاشر

### الإقْتداء بنموذج اليابان

حدثت هزيمة اليابان في حرب المحيط الهادئ خلال فترة تمتلئ بالتغيرات الإجتماعية السريعة في ذلك البلد . وكما حدث في الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن العشرين (١٩٣٠) كان التغيير السياسي قد سبق وبالتالي أنتج تغييرات إجتماعية وإقتصادية و قانونية . وحتى عام ١٩٥٢ كانت اليابان محتلة بواسطة الحلفاء في ظل القيادة المتعنتة للولايات المتحدة والقائد الأعلى الجنرال ماك آرثر وعلي أي حال ففي أسلوب وضع أنه يحدد بدقة الاهمية الناتجة عن الإصلاحات المصاحبة للإحتلال ، حرمت اليابان من سيادتها الذاتية طوال فترة الإحتلال ثم إستمرت في حكم نفسها ، وقد أُرست أو صادقت سلطات الإحتلال متمثلة في القيادة العليا لقوات التحالف (SCAP) علي كل نصوص التشريع الرئيسية بما فيها " الدستور الجديد " ( كويجلي وتيرنر ١٩٥٦ ، وورد ١٩٥٧ ) وإصلاح المواد القانونية والنظام القانوني وفي عمومية أكثر تشريعات النقابات المهنية ( جولد ١٩٨٤ فصل ١ ) وكذلك تقسيم شركات ما قبل الحرب العملاقة " زايباتسو " ووضع برنامج راديكالي لإصلاح " أحوال - الأرض ، وعلي كل فرغم حقيقة أن تلك الحزمة التشريعية مثلت محاولة جريئة في هندسة المجتمع أو بناء الأمة - كما يمكن أن يطلق عليها اليوم - إلا أن كل البنود في تلك الحزمة تمت مناقشتها وتمريرها بواسطة مجلس الحكماء (DIET) وإصدارها بواسطة الإمبراطور ، وتطبيقها عن طريق أجهزة الدولة " البيروقراطية " والعمل بها في المحاكم ، وفرضها بواسطة السلطات اليابانية . والأكثر من ذلك ، فإنه حتي عام ١٩٤٧ استمرت كل تلك المؤسسات في العمل - كثيرا أو قليلا كما كانت في ظل حكم ما قبل الحرب وبنفس الأشخاص أساسا . ربما لذلك السبب ورغم عدااء الحزب الشيوعي المبدئي وبعض التحفظات المتصلة من جانب اليمين السياسي ، كان

المجتمع الياباني قد تكيف مع إصلاحات الإحتلال الذي تغير في بعض وسائله لكنه - دون شك - قد تحول كلية ( أنظر رامولجان ١٩٩٤ ) وبالنسبة للتغييرات الدستورية فقد اعتبرها مجلس الحكماء كما لو كانت سلسلة من التعديلات لدستور الميجيبي . كما اعتبرت معظم التعليقات العلمية التالية تلك التغييرات خدعة فرضت علي مجلس الحكماء "DIET" من سلطات الإحتلال التواقة لإيجاد مخرج من الورطة - التي حدثت نتيجة لإعلان بوتسدام عام ١٩٤٥ الذي نص علي أن يكون الشعب الياباني حرا في إختيار دستور ما بعد الحرب الخاص بهم ، وسواء وجدت صور للقلق أم لم توجد حول كيف سيستخدم اليابانيون مثل تلك الحرية ( أي إجتماعيا ) فهناك ما يبدو - علي وجه اليقين - أنه أساس للإعتقاد في ذلك ، ( وارد ١٩٥٧ ص ٦٤٨ ) وللإجابة علي سؤال بشأن كيف يمكن وصف التغييرات الدستورية التي تمت وصفا دقيقا ؟ وهي - علي ما أعتقد - أقل وضوحا مما نفترض ، بمعني أن نص " الدستور الجديد " ربما لا يزال يقرأ علي أنه تمييز لشئ كان مميذا من قبل في دستور الميجي " ، وذلك رغم الآتي " إدعاءات الديمقراطية التي طرحت بوضوح في المقدمة - و إدخال فصل جديد " هو الفصل الثاني الخاص بالسلام " وحذف العديد من المواد التي كانت تحد من الحرية الفردية ، وإضافة العديد من الحريات والحقوق الفردية والديمقراطية الليبرالية الواضحة وأخيرا سيادة مجلس حكماء منتخب علي الهيئات التنفيذية " .

كان المدخل قد كتب ظاهريا من وجهة نظر شعب مستقل تواق للإستمتاع - فرضا - "ببركات الحرية" ذات الجذور المسيحية والأمريكية ، إلا أن النظام الذي إختاروه ليبدأو الأساس الذي أنتووا إتخاذه لمتابعة ذلك الأستمتاع كان لكل الأغراض والنوايا هو نفسه كما سبق تحديده بواسطة الإمبراطور من قبل وأهمية ذلك الموقف هي أن الفصل الأول ما زال يحدد وضع وسلطات الإمبراطور وإنه قد يظل متبوعا بقائمة من حقوق وواجبات الشعب ،

ولولا الفقرة التي حشرت في إضراب وهي " مادة السلام " التي أدي وجودها عند هذه النقطة - إلي جعل اليد الملتوية للإحتلال واضحة ملموسة . وقد تم تحديد وضع الإمبراطور كرمز للدولة ووحدة الشعب ، مستمدا مكانته من إرادة الشعب ، الذي تبقي له السيادة ، وعلي كل فالترتيب المتقطع للوثائق ربما يقرأ علي أنه يقلل من قيمة ذلك إلي حد ما وذلك بتقديم سلسلة من الأسئلة ، مثل إلا يجب لطبيعة ولحقوق صاحب السيادة " أي الشعب " أن يتم تحديدها قبل تلك التي لرمزهم " الإمبراطور " ؟ هل يمكن للحاكم كحاكم أن تكون له واجبات مفروضة وإذا كان الأمر كذلك ' فمن أو ما يمكنه فرض تلك الواجبات عليه ؟ ، ولم لا يكون الأخير " هو أو هي " هو الحاكم في الواقع ؟

وللإجابة علي السؤال الأول ، تبدو أجابة فعالة مطلوبة هنا ، طالما أنه - كما في دستور المييجي - يبدو أن الحقوق مكفولة بواسطة/ وإن الواجبات تعود إلي / الإمبراطور ، هذا ما قيل واستجابة للسؤال الثاني ، فليست هناك حاجة للصراع بين ما نعلمه من مقصد " الدستور الجديد " بشأن موقع الحاكم وما يوحيه ترتيبه آخذين في الإعتبار أن ذات الحاكم لا شك فيها ، والفكرة أن الشعب كحاكم قد يفرض واجبات علي نفسه كرعية وهذه هي فكرة العقد الإجتماعي وهي بالطبع أساسية للفلسفة السياسية الديمقراطية الليبرالية ، ولذا لو كان الشعب والحاكم كيانا واحدا بلا لبس فلن توجد مشكلة ، ولكن ليست تلك هي الحالة - في " الدستور الجديد " فالإمبراطور لا يتم تعريفه ببساطة علي أنه رمز الشعب ، وإنما علي أنه رمز للدولة ولوحدة الشعب . ووفقا للفكر اليمقراطي الليبرالي ، الدولة هي وحدة الشعب ، وهكذا كي تميز بين المفهومين كما حدث في الدستور الجديد وكما تم تأكيده باستخدام الحرف الكبير "د" في كلمة دولة وهو ما يفترض وجود قانون أساسي تحتمل قراءته بطرق غير ديمقراطية ليبرالية قد تم إصداره في الدستور الجديد ، وهو يفترض تحديدا :

( ١ ) أن الدولة يمكن تمييزها عن / ويمكن بمعني ما أن تكون شريكة حكم مع / الشعب .

( ٢ ) وأنها لهذا يمكنها أن تكفل الحقوق - أيضا - وتفرض الواجبات لصالحها .

( ٣ ) وإن التمييز التقليدي بين الدولة وبين الكنز العظيم - الوطن - ما زال تمييزا إجرائيا ، رغم كونه وصفيا إلي حد ما ، وهذا هو مصدر الإلتباس الذي يتيح للدستور الجديد امكانية اعطاء معنى لشيء ما يميزه دستور الميجي - من قبل - بفضل سيادة الدولة خطوة بخطوة مع المواطنين .

وإن الحكومة وبعض أعضاء مجلس الحكماء - علي الأقل - كانوا مدركين لذلك الإلتباس وأن تأثيره الأيدولوجي الكامن واضح من قراءة الملخص التالي المأخوذ عن جزء من مناقشة دارت بمجلس ممثلي الأمة حول الدستور :

" كانت الأسئلة الأكثر إستيعابا- لأبعد مدى -هي ما تتعلق بمعني ومكانة (سلطة الحكم) والتي كانت ترتبط بشدة مع سلطات أخرى تتعلق بالبنية الوطنية ومركز الأسرة الحاكمة . وقد قام هارا فوجيرو ، شيمبوتو بدعوة السيد / كاناموري ( الوزير المسئول ) لفتض الإختلاط بين بقاء السلطة في الدولة باعتبارها تختص بالشعب وبين أن يكون الإمبراطور مشاركا في السلطة كواحد من الشعب وأجاب السيد كانامورا بأنه لو كانت كلمة ( سلطة الحكم ) تؤخذ علي أنها المصدر الذي منه نستمد إرادة الدولة فعلا ..... فانا أعتقد أنه من الصحيح أن نجيب علي ذلك بأن سلطة الحكم في اليابان تستقر - دون شك - في الشعب كله بمن فيهم الإمبراطور . وواصل قوله " أن السيد يريد أن يعرف أي جزء من الدستور وجدت فيه تلك الإيحاءات اللفظية ، . إذا انها لم تكتب في كلمات كثيرة من النسخة المكتوبة للدستور أن الأمبراطور- في اليابان- والشعب كيان واحد. والشعب كله موثق العرى معا خلال روابط روحية بالامبراطور راسخة جنورها في اعماق قلوبهم وهذا الاتحاد يشكل أساس وجود الدولة، وتلك الحقيقة لاتحتاج الى شرح ". (كويجلى وتيرنر ١٩٥٦ص١٣٣) وكما تبين ، فإن الالتباس بشأن موضع سلطة الحكم والآساس بالتواصل

التاريخى الذى احتفظ بذلك الالتباس قد وفرا القواعد الرئيسية التى على أساسها ثبتت إمكانية إقامة صيغة علمانية معادة البناء من النظام الأبوى الامبراطورى فى إطار حكم القانون ، وهو شكل علمانى لأن الامبراطور تخلص من "قداسته" فى المرسوم الامبراطورى الصادر يوم ١/يناير/١٩٤٦. "ومعاد بناؤه" حيث توجب عليه أن يتكيف مع التغييرات التى فرضتها عملية "الديمقراطية" التى وضعها الاحتلال فى القطار قبل أن يبدأ سيره.

وهكذا تمت علمنة الحكم فى اليابان بالإضافة إلى جعله اجتماعيا، بواسطة عملية التحول الغامضة إلى حد ما لسلطة الحكم من الامبراطور إلى الشعب فى أن الدور المركزى كتجسيد لفرادة النظام اليابانى الذى كان يلعبه الامبراطور قد أخذه نظام الاسرة الابوى التقليدى المتد (ie) بمعنى أن فرادة مجتمعهم-التى شك فيها بعض الشيوعيين والاشتراكيين قد انتهت إلى أن يراها تدريجيا-أغلب اليابانيين كافة فى "أسلوبهم الخاص فى الحياة"، وبدى أن المجتمع هكذا قد خبر ما يمكن تسميته "الكشف الدوركامي" بشأن العلاقة بين ما هو مقدس وما هو اجتماعى. عدا أنه بالنسبة لدوركامي (١٩٧٦) فإن أكتشافه أن المجتمع فى حالة عبادته لالهته، يعبد فى الواقع-نفسه ، قد دمر أساس الاعتقاد الدينى بالمثل، وفى يابان ما بعد الحرب لم يبد ذلك أنه النتيجة الحاصلة. إذ ما أن يتم تكريس القداسة لارواح الاجداد وللإمبراطور ، تتحول بالتالى الواجبات المستحقة نحوهم إلى مؤسسات اجتماعية مثل نظام الاسرة الأبوى التقليدى المتد (ie) وما يخلفه ذلك النظام جوهريا عنداختلفانه قانونا للمؤسسات الاخرى ، وخاصة للشركات الكبرى (كايشا ) التى تجسد افتراضا جوهر نظام الاسرة الأبوى (ie) اليوم، ومن هنا يأتى الأسم الذى اطلقتها انا والأخرون على خطاب الحكم فى يابان ما بعد الحرب "كيميجيو شوجى" أى الإيمان بالفضيلة الفطرى للشركة، (وودى ويسى ١٩٩٣ ص ٨٥-٩١) . أن التواصلية المثلثة بأستمرار أهمية النظام الأبوى أو العائلى بين الترتيبات الدستورى لما قبل وما بعد الحرب وخطاب الحكم المرتبط بذلك ، كان لها آثار مذهلة للأسلوب الذى نمى من خلاله خطاب حقوق

الأنسان المستورد. وأن الألغاء العاجل الذى قام به الاحتلال لجميع القوانين القائمة إلى درجة الغضب، بما فيها قانون حفظ السلام ، وكبحه وأصلحه لقوة الشرطة وكفالة أمتيازات معينة للنساء، كل ذلك تمت متابعتها فى إطار الدستور، بأقرار حقوق الحريات الليبرالية الكلاسيكية. التى أمتدت لتشمل حق العمال فى التنظيم والمفاوضة والحركة بصورة جماعية ، وأيضاً إلى بعض الحقوق الاجتماعية، مثل "الحد الأدنى للمعيشة الكريمة"، وفى الترقى وأمتداد الرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعى " الضمان الاجتماعى " وفى الصحة العامة، وإلى تعليم متساو مكافئ لقدرات المتعلمين.

رغم أن تحسين الحريات ودعم القيم الديمقراطية جاء تاليا لاصدار تلك الحقوق، الا انها كانت ومازالت دون شك شيئا هاما ومميزا، وليس من الضرورى أن نشير إلى أن الفصل الذى كمننت فيه تلك المسائل يحتوى اصداء خاصة من دستور الميجيى، وتشمل: -مواد الفصل الثالث التى تصر- بشكل أو بآخر فى كلمات المادة ١٢- أن "الشعب سوف يمتنع عن أى انتهاكات لتلك الحريات.. وانه سوف يكون مسؤولا -دائما- عن استخدامها لصالح الخير العام"، وبعكس الدستور الميجى، فان احتمالية فرض القيود على تلك الحريات والحقوق لم تذكر مباشرة عدا فى علاقتها بحق الملكية، والقرابة، وحرية الاقامة والوظيفة ، ألا أنه موجود فى الاتفاقية التفسيرية التى تتطلب أن تقرأ كل المواد فى ضوء كل منها للأخر.

وعندما تم الأيضاح والتفصيل مع الأطر التقليدية والامبراطورية الكامنة فى الفصل الأول، استبان أن لتلك الأضواء- فى الواقع- أثارا كابحة ليس فقط لامتداد الفعلى للحريات الديمقراطية. ولكن أيضا --حسبما أثار عالم الاجتماع الأمريكى دافيد ريسمان- لذات معنى مصطلح "الديمقراطية"

"على المرء أن يأخذ حذره من اساءة تفسير ما يقصده اليابانيون "بالديمقراطية" فهى كلمة يستخدمونها باستمرار، ولا تعنى عندهم المساواة الاجتماعية، فالاعتبارات الظاهرة بين انداد المرء ورؤسائه فى العمل لاتمتد إلى من هم دونه فى المستويات الأقل".

”والديمقراطية يبدو انها تعنى اسلوبا فى اداء العمل الذى يجمع بين الالتزام وبين المبدأ السامى مع أفتقار للطائفية والصراع المدمر. ويشير الناس للمنظمات على انها(غير ديمقراطية) إذا لم يتوافر لها الانسجام أو التراضى العام. وهكذا تبدو الديمقراطية متناقضة “(مقتبسة فى ناكاني ١٩٧٠-ص١٤٨) وكحالة فى هذا الاطار بالنسبة للقيود المفروضة بصورة غير مباشرة فيما يهمننا هنا، هى تلك التى تتعلق بمسؤوليات الدولة تجاه”الخير العام” هنا يكون الاحتمال العائق لأى سبيل وأى مكان-متضمنا فكرة”الخير العام”،والتي تتواجد دائما مع احتمالها المعروف غالبا،-قد زاد بشكل كبير بفعل المادة ٢٧والتي تنص على أن ”كل أفراد الشعب سيكون لهم الحق فى الالتزام بالعمل”،وعلى أية حال وعلى النقيض من دستور الميجى، فإن الفرصة امام أى قيد فعلى لم تعد مجرد وجود قانون يسمح بذلك طالما أن مثل ذلك القانون لايد أن يمر بذاته-باختبار”الخير العام”. وذلك أقرته المحكمة العليا التى تعد -بفضل المادة ٨١ وكفالتها لسلطة المراجعة القضائية-حارس الدستور، وعلى سبيل المثال، لم يعد أى تبرير -مهما بلغ-لأية قيود على الحريات أو الحقوق يؤخذ فى الاعتبار بالرجوع إلى سلطة الامبراطور وانما لايد وان يكون له تبرير علمانى.والذى لايد وان يضع فى حسبانته مثل هذه الحريات والحقوق كما يكفلها الدستور . اذ أن هذا التبرير- كما تطور- قد اكتسب ميلا محافظا متزايدا برغم -أو ربما بسبب- تردد المحكمة فى استخدام سلطتها فى المراجعة القضائية (انظر ما بعد)، وهو نتاج نجاح الحزب الديمقراطى الليبرالى فى المنافسات الانتخابية لما بعد الحرب،بالاضافة إلى أنه نتاج السلطة المستمرة المترابطة لبيروقراطية الدولة.ولكى نوضح الأمر بأسلوب آخر فإن اعتبرته المحاكم ”خيرا عاما” أو”صا لحا عاما”كان من الممكن أن يصبح -فى جميع الاحتمالات- مختلفا لو وصل الحزب اليابانى الاشتراكى(jsp) للسلطة لفترة من الزمن.

وكما وضع سابقا كانت الحقوق الفردية والشخصية عموما قد تقوت لدرجة كبيرة بالاصلاحيات التي قام بها الاستعمار<sup>(١)</sup> مع الاستثناء الظاهري لمحاولات أصحاب الاملاك الخاصة . بالاضافة الى افراد اكتسبوا حق الانتصاف من الدولة عبر المحاكم الادارية . وقد زادت درجة الاستقلالية الذاتية للجهاز القضائي بصورة مؤثرة بفضل اكتساب المحكمة العليا لسلطة مراجعة تصرفات وتشريعات الحكومة لو طلبها المواطنون مع اضافة رؤيتها لتاسيس دستورية ذلك .

كما تدعم موقف الجهاز القضائي بحيازتة سلطة فرض عقوبات فى القانون الجنائى (لجريمة احتقار المحكمة) من جانبها ، رغم أن تلك السلطة ظلت غير متطورة انا قورنت بمثيلتها المتوافرة فى جماعات القانون العام (هالى ١٩٨٢/أ) وفى النهاية ، كما لو كنا بصدد ترميز الأهمية المحتملة لكل مما سبق ، والتطورات الما بعد قانونية المصاحبة لها ، بالاضافة إلى السجلات (koseki) التي كانت سابقا مركز نظام الضبط الأجماعى ، كل ذلك أعيد بناؤه على اساس الأسرة النووية "الصغيرة العدد" بدلا من العائلة الممتدة.

ويحرمان النظام الأسرى الأبوى المتمد (ie) من دوره الحاسم مؤسسيا وفكريا باعتباره المؤسسة الوسطية بين الدولة والفرد ، فقد وجهت اعادة بناء السجلات ضربة قاصمة لقلب الاسلوب الامبراطورى القديم ، وكان ذلك هجوما تواصل بالأصلاح الثنائى المراحل للقانون المدنى الذى حدثت عام ١٩٤٧ و ١٩٤٨ والذى كان اهتمامه الرئيسى منصبا على اصلاح العلاقات الأسرية ، ونتيجة للتغيرات فى القانون ، تم الغاء مبدأ حق "البكرى"<sup>(٢)</sup> فى الوراثة ، وحازت الزوجات سيطرتهن على أملاكهن ، واكتسبت الأمهات المساواة بالأزواج بالنسبة للأمور المتعلقة بالأطفال ، وحصلت النساء على نفس حقوق الطلاق كالرجال ، وفى عدة اساليب أخرى وضعت الأسس لمساواة أكثر فى بنية الأسرة وممتدة إلى مواطنين أكثر تفردا.

وان تضع اساسا لشي ما ، لا يضمن ذلك-بالضرورة أن الحالة المرغوبة ستتم فعلا ، وبالتأكيد لا عملية بث الديمقراطية في أرجاء العائلة اليابانية ولا تلك فيما بين النساء والرجال من علاقات نبعنا تلقائيا - وبشكل عام - من تقديم تلك الإصلاحات وقد يمكننا قول ذلك ايضا عن العلاقات الإجتماعية بصورة أكثر عمومية ، وكما ذكرت حتي الآن ما زالت الحقوق الفردية خاضعة لأختبار اتجاه "الخير العام"والذي بدى أنه بسبب ابتداء واجبات جديدة اصبحت - أى الحقوق- تعد أكثر قييدا عما تحتاج اليه بالفعل،وعلى كل يجب القول ايضا أن الإتجاه العام في إتخاذ القرارات التي تشمل هذا الإختبار هو واحد من اتجاهات التحرر (ببر ١٩٨٤ فصل ١٢ اودا.هه ٢٠٠٠ فصل ٦،كروتونسكى)١٩٩٨ وبذلك ففي المحتوي الحالي يكون من المهم - بصفة خاصة أن أشير - متبعما ببر ١٩٦٨ ان الأسلوب الذي تحقق من خلاله كل ذلك تم نمطيا بواسطة "الأنسجام"، أى ترتيب مواقع الصراع بدلا من الموازنة بينها بالطريقة الأمريكية.ومازالت الهيئة القضائية كارهة لاستخدام سلطاتها فى المراجعة والتصحيح فيما يتعلق بسلوك وانشطة الدولة (هانو ١٩٩٩) وبأى حال هذا ليس بالضرورة أمرا سيئا فى ديمقراطية قد يكون الحزب الحاكم فيها مفترضا انه يحوز الوصاية من غالبية الشعب.(هالى ١٩٨٦) ومرة ثانية هنا - سرا أو خيرا -،يوحى ذلك الدليل أن هذا الأمتناع قد أصبح أقل تأثيرا عن ذى قبل خاصة فى المحاكم الدنيا(ايشيماين ١٩٧٤، راملوجان ١٩٩٤ ص ١٤٩-٥٠).

وكما فى معظم المجتمعات المتقدمة الرأسمالية الأخرى أكتسب أختبار "الصالح العام" مرجعية عامة لدرجة أنه وفر اساسا للأحكام القضائية فى غياب الدليل الواضح من التشريعات والمواد القانونية و /أو قانون الحالة ، وبالفعل ففى الدول ذات القانون المدنى مثل اليابان قد تصبح شهرتها فى ذلك المجال علامة خاصة، طالما كان قضاتها ورجال القانون فيها أقل تقييدا بالسوابق القانونية . ومثلها فى المجتمعات الأخرى، تحمل أهمية أختبار الصالح العام إمكانية أن تعتمد الاحكام فى حالة غياب مبدأ المقابل - مثلما يمكن

تمثيله بامتياز حقوق العمل أو حق الملكية الخاصة - على طبيعة القيم السائدة و/أو فهم القضاة الأفراد لها ، كما يبدو من المعارف عليه بدرجات متفاوتة لدى رجال القانون اليابانيين (ايتو ١٩٧٠ ص ٨٠٤-٧٨٥) وما يبدو انه غير معترف به من قبلهم هو-على اية حال- تلك الأمكانية التي قد تحمل اخطارا خاصة حينما تميل "عمليات الإنسجام بين الحقوق" إلى مبدأ تفضيل التوازن بينها في مجتمع تواصل فيه الدولة أمتلاك التفوق الإجتماعي غير المناسف ، ودرجة الخطورة تعتمد كثيرا على درجة الجماعية التي تستعرضها تلك القيم و/أو التي يكون القضاة مستعدين للأقرار بها بالنسبة لحقوق المواطنين ، بالإضافة إلى اعتمادها على صيانة المسؤولية الديمقراطية ، وهي نقطة يجب ان تدرك أهميتها في اليابان مع الأخذ في الأعتبار خبرة ما قبل الحرب القضائية الفاشية المرتبطة بما يسمى نظرية "القانون الحر" لماكينو واتباعه (ايتو ١٩٧٠ ص ٧٨١-٢) وفي بغض التناقض مع الموقف الذي تبناه العلماء بالنسبة لحالة ما قبل الحرب (المرجع السابق) كان العديد من دارسي القانون الياباني لفترة ما بعد الحرب ينتقدون القيود المفروضة على حق الملكية (وعلى سبيل المثال منهم يوكاي وناثانسون ١٩٦٨) ولم تكن تلك الاشكال الأقطاعية الأصلية للملكى الأرض (emphyteusis) مسموح لها بالاستمرار فقط وانما أيضا امتنع علي حقوق الملكية- بعكس حتى "الحياة" و"الحرية"- أن تصاغ بأسلوب أمريكي مباشر و كذلك من النص عليها في المادة ٣١ وهي الفقرة المتعلقة بذلك في الدستور الجديد.

ويبقى الخوف - لهذا السبب - أن تؤدي دعوة "الخير العام" الى الاضرار بحقوق أصحاب الملكية بصفة خاصة. ويبدو ذلك لي أنه خوف مبالغ فيه ، وبالمخالفة للظروف الحاصلة بفترة ما قبل الحرب لا يوجد الخطر الذي به يتوحد مبدأ "الصالح العام" بصالح الدولة. وثانيا لأن مبدأ "الخير العام" - كقيمة وكحقيقة - قد كتب عليه في كلا المجالين القانوني والسياسي أن يشمل حماية - بل وتمييز - حقوق حاملي الملكية الخاصة وحتى قبل أن

يؤسس الحزب الديمقراطي الليبرالي هيمنتته السياسية فيما بعد الحرب، كانت تلك الميزة واضحة في القانون، والحالة التي وضع فيها ذلك الأمر كانت الحالة المسماة "السيطرة على الإنتاج" لليابان كدولة في مواجهة أوكادا (١٩٥٠) والتي حكمت فيها المحكمة العليا بأن إضرابات السيطرة على الإنتاج (SEISAN KANRI) التي أصبحت سمة ظاهرة للعلاقات الصناعية فيها غير دستورية. وهذا القرار - بالتحديد - ميز حقوق رأس المال على حقوق العمال، ومن هنا نشأ في قلب الخطاب القانوني لما بعد الحرب حد للتغيرات المحتملة التي كان من الممكن تشكيلها داخل الخطاب بقدر ما يهيم العلاقات الصناعية ذلك.

وبذلك أدى الدخول التدريجي لبدأ الايمان بالفضيلة الطبيعية للشركات (Kigyoshuge) في قانون العمل على سبيل المثال - إلى تحول مفهوم علاقات التشغيل في القطاع الخاص التي كانت أساسية لكل من الدستور الجديد (١٩٧٤) وقانون النقابات المهنية (١٩٤٩). وبمعنى آخر فإن حالة الإعتراف بالمصالح المختلفة لرأس المال وللعمال فيما بعد الحرب المتأثرة بالمفهوم الأمريكي والتي كانت أساسية في قانون العمل (١٩٤٩) - قد أنكرت بثقة زائدة - بينما الألتزام الأجتاعي والقضائي بالصيغة التشاركية والتراتبية المحدودة للشركات التي ندعوها "كيجيو شوجي" كان قد تزايد. ونتيجة لذلك فإن الفترة من عام ١٩٤٩ عاينت - بلغة هوفليد - حريات العاملين اليابانيين والنقابات المهنية والبادية في زيادة سلطاتهم للمشاركة في مننديات المفاوضة على سبيل المثال) وبعض الزيادات الجوهرية في مطالبهم مثل مزايا الرعاية من الشركة والأكثر أهمية ذلك المطلب الواضح الذي لا يرد "في عمل" طوال الحياة، وكلها مطالب مبررة بمتغير "التبادلية" العائلي. وأجمالاً تمثل تلك التطورات في قانون العمل الياباني نموذجاً لكيفية تحول الألتزامات الموروثة في المفهوم العائلي (وفى حالتنا هذه مفهوم كونفوشيوس) لبدأ "الطيبة" إلى فرض قانوني بفضل وصول خطاب الحقوق والديمقراطية<sup>(١)</sup> ولذا

تقدم نموذجا أكثر عمومية لأحياء المذهب العائلي (راجع وودي ويسس ٢٠٠٣، ١٩٩٨ للمزيد). وككل، فإن الناتج الصافي من فرض الولايات المتحدة لثقافة الحقوق على اليابان هو حصول اليابان -حتى مع قياسها بالمعايير الغربية- على أفضل سجل لحقوق الإنسان في آسيا. ولكن كما وضع سابقا بالنظر إلى حقوق العمال، فتلك النتيجة كانت ممكنة فقط بسبب الأسلوب الابتكاري الذي من خلاله تم ربط خطاب الحقوق مع الشكل العائلي القائم لمبدأ التبادلية ومع مجموعات أوسع من العلاقات الاجتماعية، وذلك الربط يشرح -ايضا- وجود بعض المظاهر الأقل أثرا في سجل حقوق الانسان باليابان، وهو القصور النسبي في الحماية المقدمة إلى أولئك الذين إما يحتلون الجانب الثانوي الفرعى في تكوين العائلة اليابانية، مثل النساء، والأقليات والمرضى والاطفال أو أولئك الذين ليس لهم روابط اجتماعية قوية (جودمان وتيرى ١٩٩٦، كيم ١٩٩٨، ثيرى ٢٠٠٢، ريبير ١٩٩٩) أو العمال الأجانب (هنجوان ١٩٩٦).

### خاتمة

برغم العولة وبسبب أن العولة لا يمكن أختزالها في "الأمركة"، فإن فهم الولايات المتحدة المتزايد الضيق -وخبراتها- في مجال حقوق الإنسان لم يصبح هو الفهم العالى -ولم يستهلك المخزون العالى من خبرته- في مجال حقوق الإنسان، وليست هناك تأكيدات أكثر ايضاحا لتلك الحقيقة سوى تلك المتمثلة في تطوير اليابان لتنويعه في خطاب حقوق الانسان والانماط المحيطة من شكل الحكم التي تعد شديدة الاختلاف عن مثيلتها الأمريكية في العناصر المؤسسة على مبدأ التبادلية والتي رغم الطبيعة التراتبية الهائلة لها، الا انها أكثر اهمية من العناصر المؤسسة على مبدأ الاستقلالية الذاتية وذلك رغم انها تلقت "بركات" الحرية من سلطة المستعمر. وهكذا ورغم العديد من الأسباب الضاغطة -غالبا- التي سعت الولايات المتحدة من خلالها للتأثير على تطوير خطاب الحقوق في اليابان منذ عام (١٩٤٦) الا أن الناتج الصافي قد عجل بأعادة ابتكار فكر الأبوية اليابانية أو

“العائلية” مع مفهوم تنافسي لحقوق الإنسان يعطى دوراً أكثر أهمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عما هو مسموح به في الولايات المتحدة، وبالفعل تبنت الحكومة اليابانية -بشكل حماسي- بديل هوا الليبرالية الجديدة التي تأسست بداية في قمة الأمم المتحدة عام ١٩٩٥ المنعقدة في كوبنهاجن. وتفضل حالياً الحديث عن الأمن الإنساني بدلاً من حقوق الإنسان كفكرة تقود سياستها الخارجية والتنمية .

“كل إنسان متساو في امتلاك طاقته الخاصة”، والشخص يجب ان ينال الاحترام كفرد بغض النظر عن جنسيته، وسلالته، ونوعه، الخ، وقد تم تحسين التنمية البشرية بتراكم الأنشطة الإبداعية بواسطة افراد أحرار، وعلى كل فانه من الصعوبة بمكان للأفراد تحقيق طاقاتهم وقدراتهم ولو كانت حيواتهم ومعبشتهم مهددة، وكرامتهم مهددة، اذ في ظل مثل تلك الظروف يصبح مستقبل المجتمع كله عرضة للخطر تماماً مثل مستقبل افراده. ( تقرير صندوق الائتمان للضمان الاجتماعي الإنساني ٢٠٠٢).

اذن اصبحت اليابان نموذجاً رائداً بالنسبة لحقوق الإنسان من خلال ثلاثة معانٍ متشابهة وان كانت واضحة الاختلاف :

الأول: أن خطاب الحقوق والديمقراطية قد ف رضا فرضاً على اليابان وذلك لعقاب حكومات ما قبل الحرب على اعتداءاتهم بمنع إعادة احياءهم من جديد.

الثاني: نتيجة لقبول الدولة اليابانية والشعب لتلك الاتجاهات المفروضة اصبحت اليابان مثلاً فائقاً ناجحاً للجهود الخيرية التي يمكن أن تأتي من ترسيخ الاحترام لحقوق الانسان من خلال الأنظمة الاجتماعية المعتادة لمجتمعات غير غربية.

الثالث: عملت اليابان من نفسها تجسيدا لحدى رؤى حقوق الإنسان التي تمثل - بشكل ضمنى متسع - تحدياً مذهلاً لو أمكننا القول - للتشدد الأمريكي السائد. وفي لحظة ما - خيراً أم شراً - وخاصة اذا التزمته الصين، فهذا قد يثبت انه توجه بديل شديد الجاذبية لحقوق الإنسان أمام العديد من المجتمعات النامية.